مؤشر

ترجمات

رسم بياني يوضح أهم المواضيع مناقشة في تقريرنا عن يوم . السبت 09 سبتمبر 2023

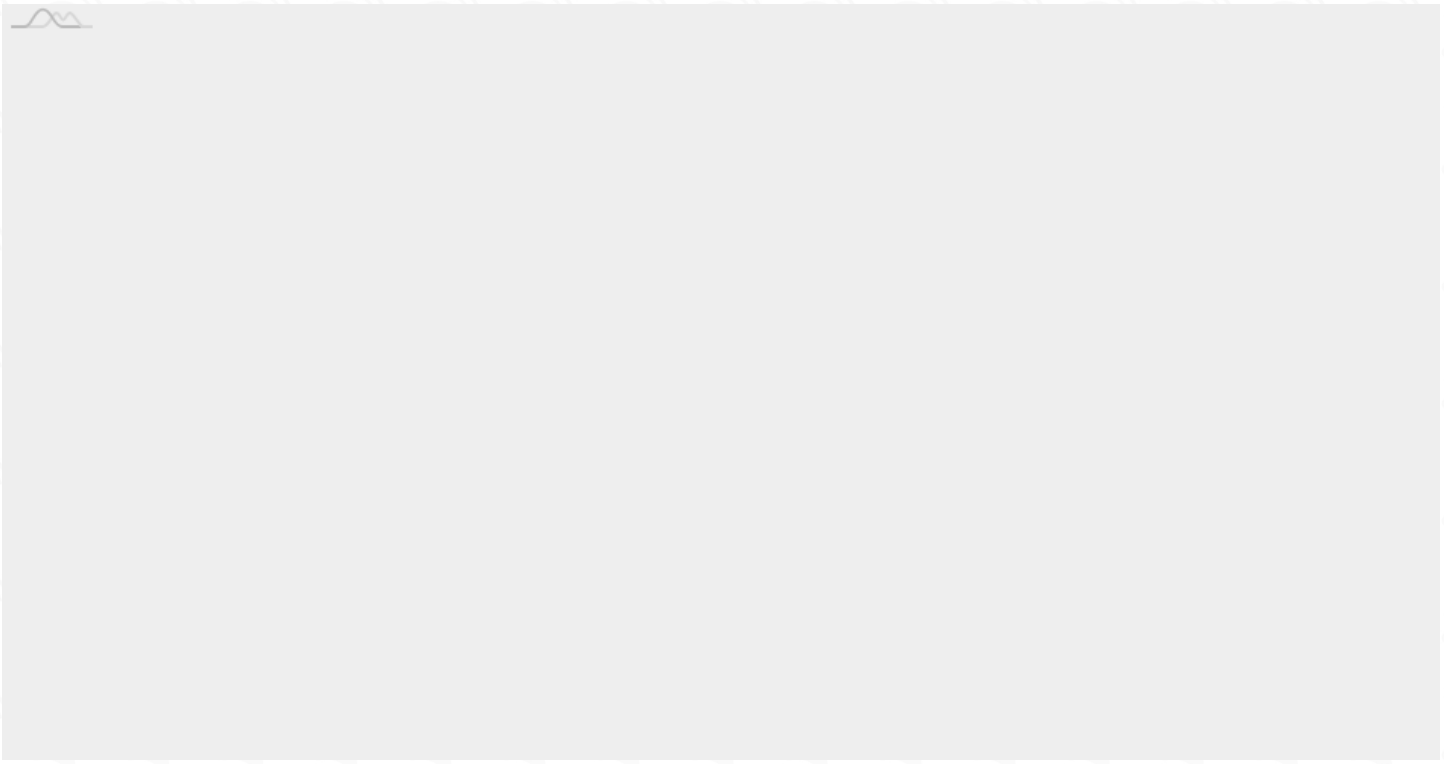

الجارديان: الهند والولايات المتحدة والسعودية يجرون محادثات بشأن اتفاق سكك حديدية وموانئ تربط بين الخليج وجنوب آسيا

(اقتصاد . الجارديان)

قالت صحيفة الجارديان البريطانية إن الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية والهند ودول أخرى يناقشون صفقة بنية تحتية محتملة يمكن أن تعيد تشكيل التجارة بين الخليج وجنوب آسيا، وتربط دول الشرق الأوسط بالسكك الحديدية وتتصل بالهند عن طريق الموانئ، وفقًا لمسؤولين أمريكيين على دراية بالمحادثات.

وقال المسؤولون إن المحادثات، التي شملت أيضا الإمارات العربية المتحدة وأوروبا، قد تسفر أو لا تسفر عن نتيجة ملموسة في الوقت المناسب لإعلانها على هامش اجتماع قادة مجموعة العشرين هذا الأسبوع.

وقال أحد المسؤولين إن المحادثات جارية منذ شهور وهي مرنة.

وتلفت الصحيفة إلى أن خطط صفقة شاملة متعددة الجنسيات للموانئ والسكك الحديدية تأتي في وقت حرج. لمواجهة المبادرة الصينية العالمية، الحزام والطريق، مضيفة أن بايدن يروج لواشنطن باعتبارها شريكًا بديلًا ومستثمرًا في البلدان النامية في مجموعة العشرين، خاصة في منطقة المحيطين الهندي والهادئ.

ويأتي ذلك أيضًا في الوقت الذي تسعى فيه إدارة بايدن إلى صفقة دبلوماسية أوسع في الشرق الأوسط من شأنها أن تجعل السعودية تعترف بإسرائيل.

بالإضافة إلى التداعيات الدبلوماسية، قال المسؤولون إنهم يأملون في أن تؤدي صفقة البنية التحتية هذه إلى تقليل أوقات الشحن والتكلفة واستخدام الديزل وستجعل التجارة أسرع وأرخص.

كما ستشارك السعودية في منتدى استثماري. وسيحضر الحدث وزير التجارة الهندي بيوش جويال ووزير الاستثمار السعودي خالد الفالح، بحسب منظم اتحاد غرف التجارة والصناعة الهندية.

تجري المملكة العربية السعودية أيضًا محادثات مع إيطاليا حول الاستثمار السعودي المحتمل في الصندوق الاستراتيجي الجديد لروما، حيث تركز المملكة على الطاقة والاستدامة وسلاسل التوريد والرياضة لتوسيع وجودها في البلاد.

الإيكونوميست: طموح الخليج اللامحدود لتغيير العالم

(اقتصاد . ذي إيكونوميست)

استعرضت صحيفة الإيكونوميست البريطانية ما وصفته بطموح دول الخليج لإعادة تشكيل العالم ونشر نهجها في المنطقة.

تلفغت الصحيفة إلى التغير الذي تشهده منطقة الشرق الأوسط، مشيرة إلى أن اقتصادات الخليج تعد من بين أغنى الاقتصادات وأكثرها حيوية على هذا الكوكب، بفضل أسعار النفط التي ارتفعت إلى أكثر من 90 دولارًا للبرميل هذا الأسبوع. وقد أنفقت دول الخليج 3.5 تريليون دولار من أموال النفط على كل شيء بدءًا من نماذج الذكاء الاصطناعي المحلية والمدن الجديدة اللامعة في الصحراء، إلى ملء خزائن صناديق الثروة السيادية العملاقة التي تجوب أسواق رأس المال العالمية بحثًا عن صفقات.

مع تدفق النقد، تظهر الفوضى علامات الانحسار، بفضل أكبر موجة دبلوماسية منذ عقود. تفاوضت السعودية وإيران على عودة العلاقات في تنافس استمر منذ الثورة الإيرانية عام 1979. ويسعى رعاة الحروب الأهلية في سوريا واليمن إلى خفض التصعيد. وبعد اتفاقات إبراهام بين إسرائيل وبعض الحكومات العربية، تفكر المملكة العربية السعودية في الاعتراف بالدولة اليهودية، بعد 75 عامًا من إنشائها.

وقالت الصحيفة إن النفوذ العالمي للمنطقة آخذ في الصعود - أربع دول على وشك الانضمام إلى نادي البريكس لقوى عدم الانحياز التي تريد عالمًا أقل هيمنة من الغرب.

ويتزايد التأثير العالمي للمنطقة حيث تمنح الطرق السريعة التجارية الرئيسة وأكبر صناديق الثروة السيادية في العالم دول الخليج ثقلًا اقتصاديًا كبيرًا.

وينظر الناس على نحو متزايد إلى استقرار وازدهار أماكن مثل الإمارات العربية المتحدة على أنه أفضل من عدم الاستقرار في أماكن أخرى، حتى لو كان ذلك على حساب تراجع الديمقراطية.

وتواجه دول الخليج تحديات مثل إيران النووية المحتملة، وتأثيرات المناخ على قابلية السكن، وتفاقم الاختلاف الاقتصادي بين الرابحين والخاسرين.

وترى الصحيفة أن نجاح الأماكن التي تستفيد من مواردها قد يلقي بظلاله على الأزمات المستمرة في أماكن أخرى من المنطقة مثل لبنان ومصر وإسرائيل/للأراضي الفلسطينية.

ووفقًا للصحيفة، فما إذا كان النهج القائم على المعاملات يمكن أن يحقق دورة حميدة من التنمية والتعاون أم أنه يهدد بمزيد من الانفجارات يظل سؤالا مفتوحًا يبحث عن إجابة.

أفريكا انتيلجانس: بنك التصدير والاستيراد الأفريقي أفريكسيمبانك توقع على انتقال إلى العاصمة الإدارية الجديدة بقيمة 32 مليون دولار

(اقتصاد . أفريقيا إنتلجانس)

كشف موقع أفريكا انتيلجانس أن بنك التصدير والاستيراد الأفريقي (أفريكسيمبانك) وقع اتفاقًا لبناء مقر للبنك في العاصمة الجديدة.

وقال الموقع الفرنسي إن من المقرر أن ينتقل بنك التصدير والاستيراد الأفريقي (أفريكسيمبانك)، ومقره القاهرة،

إلى مشروع الرئيس السيسي الضخم في العاصمة الجديدة إلى الشرق، حيث تضغط السلطات المصرية على المنظمات الدولية الأخرى لتحذو حذوها في الانتقال إلى العاصمة الجديدة.

ووقع بنك التصدير والاستيراد الأفريقي اتفاقًا لنقل مكاتبه في القاهرة إلى العاصمة الإدارية المصرية الجديدة في الصحراء شرق المدينة.

وسيشهد المشروع الذي تبلغ تكلفته 32 مليون دولار قيام أفريكسيمبانك ببناء مبنى مقر جديد من 11 طابقًا في المدينة الجديدة، وهو المشروع العملاق الرئيس للرئيس السيسي.

وتضغط السلطات المصرية على المنظمات الدولية لنقل مكاتبها إلى العاصمة الجديدة لتشجيع التنمية والنشاط هناك.

وتهدف العاصمة الجديدة في نهاية المطاف إلى أن تحل محل القاهرة باعتبارها مقرًا للحكومة ومركز أعمال في مصر واستيعاب حوالي 6.5 مليون ساكن.

ومع ذلك، واجه المشروع تحديات في جذب السكان والشركات بسبب موقعه البعيد في الصحراء ونقص البنية ووسائل الراحة حتى الآن.

ويوفر نقل أفريكسيمبانك دفعة للعاصمة الجديدة ويشير إلى طموحها في أن تصبح مركزًا ماليًا رئيسًا في القارة.

الإيكونوميست: الحكومة المصرية تريد محو مقبرة تاريخية

(ترجمات . ذي إيكونوميست)

اهتمت صحيفة الإيكونوميست البريطانية بهدم الحكومة المصرية للمقابر التاريخية والانتقادات التي وجهها نشطاء لتلك الخطوة.

تقول الصحيفة إن الأحياء يسكنون بجانب الأموات في مدينة الموتى. وتمتد مقبرة القاهرة الشاسعة، التي يعود تاريخها إلى القرن السابع، على مساحة تزيد عن ألف هكتار، وشوارعها الضيقة والمتعرجة التي تصطف على جانبيها أضرحة سلاطين مماليك وثوار القرن العشرين. لكنها تضم مجتمعًا يتنفس أيضًا: فهي موطن ربما لما يصل إلى نصف مليون مصري.

كل من الأحياء والأموات مهددون الآن. وستقرر محكمة مصرية قريبًا ما إذا كان بإمكان الحكومة هدم أجزاء من المقبرة لإفساح المجال لبناء جسر على الطريق السريع تقول إنه سيقلل من الازدحام في منطقة مزدحمة.

وأشارت الصحيفة إلى أن هدم المقابر والمنازل بدأت في عام 2020، ومعها استخراج الجثث وإخلاء الأحياء. وجادلت الحكومة بأن موقع اليونسكو للتراث العالمي كان في الواقع حي فقير غير آمن. ويبدو أن الحكومة المصرية مصممة على المضي قدمًا.

ومضت عمليات هدم المقابر والمنازل رغم احتجاجات السكان والأقارب، مع تهديد المزيد من المباني بالإزالة.

وتلفت الصحيفة إلى أن النقاد يقولون إن عمليات الهدم ستزيل مساحة أكبر بكثير مما هو مطلوب للجسر وحده ويعتقدون أن مشاريع تطوير غير المعلنة هي الهدف الحقيقي من الهدم.

سبق أن هجّرت مصر المجتمعات بالقوة وهدمت مناطق تاريخية لتشييد مشاريع تجارية واسعة النطاق مرتبطة بمستثمرين خليجيين.

وتشعر مجموعات الحفاظ على التراث بالقلق من أن الرئيس السيسي يريد ترك إرث ضخم على حساب محو أجزاء من تراث مصر القديم، كما فعلت حكومته من قبل.

وتثير الصحيفة مخاوف من أن هدم المقابر لا يتعلق بالبنية التحتية بقدر ما يتعلق بإفساح المجال لخطط إعادة التطوير الخاصة المربحة.

جيروزاليم بوست: الموساد يكشف في مستندات حرب أكتوبر أن مصر أرادت حربًا محدودة

(ترجمات . جيروزاليم بوست)

نشرت صحيفة جيروزاليم بوست تقريرًا تناول بعض ما جاء في مستندات الموساد التي كشف عنها السرية والتي تناولت حرب أكتوبر 1973.

وقالت الصحيفة العبرية إن الموساد بدأ يوم الخميس رفع السرية عن التاريخ لأول مرة، فيما يتعلق بأحداث ما قبل وأثناء وبعد حرب يوم أكتوبر عام 1973.

وفي إطار حفل أقامه مدير الموساد ديفيد بارنيع، وبحضور عدد من رؤساء الموساد السابقين وكبار المسؤولين، أصدرت وكالة التجسس كتابًا بعنوان «يوما ما، عندما يمكن الكشف».

العنوان مأخوذ من تصريح أدلى به رئيسة الوزراء آنذاك جولدا مائير لرئيس الموساد آنذاك تسفي زامير. ويعرض الكتاب اتصالات الموساد الداخلية الأصلية وملخصات وصور ومواد أخرى لم يُكشف عنها من قبل بالكامل.

وفقًا لملاحظات زامير في أكتوبر 1971، بعد أن كشف لمئير جوانب من استراتيجية الرئيس المصري آنذاك أنور السادات كما سربها كبير جاسوسي الموساد، «الملاك»، قالت له مئير، «يومًا ما، عندما يمكن الكشف، ستحصل أنت وفريقك على جائزة».

الملاك: عميل الموساد

وأشارات الصحيفة إلى أن الهوية الحقيقية لـ «الملاك» أشرف مروان كُشف عنها منذ عقود. وكُتبت كتب لمحاولة فك رموز متى ساعد الموساد، ومتى ساعد مصر، ومتى اختلط هذان الأمران، بما في ذلك تحذيراته المتعددة لإسرائيل من أن القاهرة ستشن حربًا - وهي تحذيرات رفضها الكثيرون في مؤسسة الدفاع.

شغل مروان مناصب استخباراتية عليا في مصر خلال فترة حكم جمال عبد الناصر وحكم أنور السادات، وكان متزوجًا من إحدى بنات عبد الناصر.

يكشف الكتاب عن بعض المعلومات الجديدة من بروتوكولات المناقشات التي أجراها السادات مع المسؤولين الروس في موسكو عام 1971.

تشير البروتوكولات إلى نوايا السادات في السعي لاستعادة سيناء بأكملها، إما عن طريق المفاوضات الدبلوماسية أو المواجهة العسكرية. وقال الموساد إن هذا كان أول مؤشر على استعداد السادات للذهاب إلى خيار أقل عدوانية.و يكشف الكتاب كذلك، لأول مرة، عن تغيير في استراتيجية الأمن القومي المصرية فيما يتعلق بالحد الأدنى من التعزيز للقوات التي ستحتاجها لخوض الحرب.

قبل نهاية عام 1972، كان الافتراض المصري أنه لا يمكنها التفكير في خوض حرب مع إسرائيل بدون طائرات هجومية متقدمة محددة وصواريخ أرض-أرض بعيدة المدى.

وفقًا لمواد الموساد، بحلول ذلك الوقت، كان مروان قد قدم «تحديثًا حساسًا وفريدًا» يشير إلى أن المصريين «يميلون إلى خوض الحرب حتى بدون الأسلحة»، وهو ما كان يُنظر إليه حتى ذلك الحين على أنه شرط أساسي، وفقًا للصحيفة.

وفي حديثه في الكتاب، قال بارنيع: «لا يسعنا إلا مواجهة التهديدات الوجودية لإسرائيل أو التقليل من شأن العدو وقدراته».

كيف غيرت حرب أكتوبر الموساد

في وقت حرب أكتوبر، كان الموساد بالأساس وكالة تجسس لإجراء عمليات خاصة وجمع المعلومات الاستخبارية، وفقًا للصحيفة.

ولكن لم يحصل الموساد على موطئ قدم أكثر أهمية وتوازيًا لفيلق المخابرات الإسرائيلي إلا بعد الحرب عندما يتعلق الأمر بالصورة الكبيرة والمسائل الاستراتيجية طويلة المدى للحرب والسلام.

تقدم المواد نظرة جوهرية على استراتيجية الرئاسة والقيادة العليا المصرية والسورية وما ستكون عليه خططهم في حالة اندلاع حرب.

وتُقدم الوثائق زامير على أنه يحاول إثارة الإنذارات بشأن الحرب الوشيكة، سواء من خلال البرقيات أو من خلال تقديم جوانب من المعلومات الاستخباراتية إلى مئير وصناع القرار السياسي الآخرين في ذلك الوقت.

في المساء بين 5-4 أكتوبر، أخطر دوفي، الضابط الذي يدير مروان، مقر الموساد بأن مروان طالب بمقابلة فورية معه «لإعطاء معلومات ذات أهمية كبيرة تتعلق بـ المواد الكيميائية الموجودة بحوزته».

كانت عبارة «المواد الكيميائية» عبارة رمزية بين دوفي ومروان للتحذير من حرب وشيكة محتملة. في غضون ساعات، سافر زامير إلى لندن للقاء مروان.

يقدم الكتاب النص الكامل للاجتماع بين الاثنين، كما لخصه دوفي، بما في ذلك الاستنتاج: هناك احتمال بنسبة 99% أن تبدأ الحرب غدًا يوم السبت... وستبدأ في وقت واحد من كل من المصريين والسوريين.

وقال الموساد إن زامير اتصل على الفور بكبير مساعديه فريدي إيني في تل أبيب برسالة مشفرة، قام إيني بفك تشفيرها وتقديمها إلى مائير. تشمل المواد البرقية الأصلية التي أرسلها إيني - مع ملاحظات مكتوبة بخط اليد - إلى السكرتير العسكري لمئير.

قال مروان لزامير إن هدف سوريا هو غزو مرتفعات الجولان، وسيبقى الأردن بعيدًا عن الحرب. وكشف عن خطط محددة للمناطق التي ستهاجمها القوات الجوية المصرية، بما في ذلك القواعد الجوية، وكذلك ما لن تهاجمه - المناطق المدنية داخل الخط الأخضر لعام 1967.

بدأت الحرب الساعة 2 بعد الظهر. في اليوم التالي. قدم زامير معلومة استخباراتية «ذهبية» إلى مجلس الوزراء في 12 أكتوبر، وظهر في الكتاب بالشكل الأصلي لأول مرة: نجحت القوات الإسرائيلية في عبور قناة السويس، وهو تقرير غير أهداف إسرائيل بشكل كبير.

كما حصل إيني ودوفي على مرتبة الشرف في حفل الخميس لعملهما مع مروان وزامير. في السابق، أُلقي اللوم على زامير وفريقه لعدم التأكيد بشكل كافٍ على التحذير. لكن بمرور الوقت، حصلوا على مزيد من الفضل في توجيه التحذير إلى المستوى السياسي.

وجرى إلقاء المزيد من اللوم على اقسام من استخبارات جيش الدفاع الإسرائيلي لتجاهلها التحذيرات لأنها لا تستند إلى أدلة كافية أو لاعتبار مروان غير موثوق به.

شعرت المخابرات الإسرائيلية بالمرارة في ذلك الوقت لحالتين سابقتين، في عام 1972 وفي وقت سابق في عام 1973، عندما حذر مروان من حرب وشيكة، وأخذوا التحذير على محمل الجد، بما في ذلك استدعاء الاحتياطيات - دون داع.

وقال بارنيع إن مروان كان مخلصًا لإسرائيل، مشيرًا إلى تسليمه المستمر لمعلومات حساسة بشكل لا يصدق عن مصر.

أتلانتك كاونسيل: مصر تمحو تاريخ مدينة الموتى

(ترجمات . أتلانتيك كاونسيل)

نشرت مجلة أتلانتك كاونسيل تقريرًا للكاتبة شهيرة أمين تسلط فيه الضوء على هدم الحكومة المصرية للمقابر التاريخية في مصر.

تستهل الكاتبة تقريرها بالإشارة إلى أن مدينة الموتى في القاهرة - وهي مجموعة مقابر شاسعة من العصر الإسلامي تقع عند سفح هضبة المقطم وعلى مسافة قصيرة من قلعة القاهرة – كانت حتى وقت قريب موقعًا للدفن يضم مجموعة رائعة من الأضرحة والمقابر التاريخية. وتعود بعض المقابر في المجمع إلى عصر المماليك في 1200-1500. والبعض الآخر بمثابة المثوى الأخير للعلماء والشخصيات الثقافية والحكام وأفراد العائلات الملكية والنخبة في مصر.

الآن، تحوّل جزء كبير من المقبرة إلى أنقاض مع استمرار الجرافات في هدم الأضرحة التي تعود إلى قرون على الأرض. وهذا الهدم جزء من خطة حكومية «لتحديث القاهرة» وإفساح المجال للطرق والجسور التي من شأنها أن تربط وسط القاهرة بعاصمة إدارية جديدة، وهي قيد الإنشاء حاليًا في الصحراء - على بعد حوالي 22 ميلًا (خمسة وثلاثين كيلومترًا) شرق المدينة المزدحمة.

بين الإشادة والنقد

وأشارت الكاتبة إلى الرئيس عبد الفتاح السيسي، ومنذ توليه الرئاسة في عام 2014، أنفق أكثر من 500 مليار دولار على مشاريع التنمية الحضرية التي تشمل بناء العاصمة الجديدة والمدن الذكية وشبكات الطرق الواسعة، مما يجعل تطوير البنية التحتية سمة مميزة لرئاسته.

وفي حين يشيد المؤيدون بإصلاح البنية التحتية على مستوى البلاد باعتباره خطوة ضرورية وفي وقتها المناسب ، يرفض النقاد مشاريع «التباهي» الضخمة للسيسي، بحجة أنها جاءت بتكلفة باهظة للمصريين. كذلك يلاحظ المشككون أن المشاريع هي عمل مربح للمقاولين العسكريين الذين ينفذون الجزء الأكبر من أعمال البناء. وفي غضون ذلك، يصر السيسي على أن دور الجيش في هذه المشاريع هو مجرد «إشراف».

وأثار الهدم المستمر لمقابر العصور الوسطى غضبًا من المحافظين والمواطنين الذين يأسفون لمحو تراثهم الثقافي وجزء من تاريخهم. ومع ذلك، لم تلق الصرخات آذانًا صاغية، ولا يزال تدمير موقع التراث مستمرًا بلا هوادة.

غضب وتحذير

ولفتت الكاتبة إلى أن الحكومة دافعت عن خطتها للتحديث، وأصرت على أن تطوير شبكات الطرق وإزالة مناطق الأحياء الفقيرة في مصلحة الجمهور. كما تصر على أن الآثار في القاهرة التاريخية، أحد مواقع التراث العالمي لليونسكو حيث تقع مدينة الموتى، ستبقى سليمة. لكن حفظة التراث الثقافي غير مقتنعين. ويحذرون من أن عديدًا من الأضرحة التاريخية في موقع الدفن غير مسجلة كآثار، مما يعرضها لخطر الهدم. وهم يطالبون بحماية القاهرة التاريخية والحفاظ عليها بسبب أهميتها التاريخية وقيمتها المعمارية ويقترحون تطويرها باعتبارها منطقةجذب سياحي.

توقفت عمليات الهدم، التي بدأت في عام 2020، لبضعة أشهر بعد تدفق غضب النشطاء على منصات التواصل الاجتماعي المصرية. وفي مايو 2022، اتخذت الحكومة قرارًا بهدم قبر طه حسين، وهو كاتب مؤثر من القرن العشرين ومفكر يطلق عليه اسم «عميد الأدب العربي»، للسماح بتشييد جسر علوي يربط طريق القاهرة الدائري بالعاصمة الإدارية الجديدة. وأثار هذا رد فعل عنيفًا من النشطاء.

ونوّهت الكاتبة إلى أن الحكومة رضخت لعاصفة ضغط الحفاظ على البيئة، وألغت قرارها المثير للجدل بهدم ضريح حسين. لكن القبر عانى من أضرار من بناء الجسر العلوي الجديد، الذي يلوح الآن فوقه، مما خلق منظرًا خرسانيًا قبيحًا للعين. توعد الجسور التي تنتشر في جميع أنحاء البلاد منذ سنوات سمة مميزة لجمهورية السيسي الجديدة، في حين تم قطع عديد من أشجار الشوارع لتمهيد الطريق لمشاريع بناء الطرق الضخمة. كما دُمرت الحدائق العامة على نحو ممنهج لخلق مساحة للكافيتريات ومواقف السيارات.

في الأيام الأخيرة، دقت أمنية عبد البر، المهندسة المعمارية المتخصصة في الحفاظ على التراث الثقافي وتوثيقه،

ناقوس الخطر، معلنة عبر حسابها على منصة إكس (X) أن الجرافات عادت إلى موقع التراث. وطالبت أمنية، التي نشرت صورة رافعة على وشك العمل في ضريح تاريخي، بالمساعدة في وقف عمليات الهدم.

وبعد أيام قليلة، في 28 أغسطس، نشرت أمنية على منصة إكس أن أربعة أعضاء من اللجنة الدائمة المكلفة بتوثيق المباني التاريخية والتراثية ذات القيمة المعمارية البارزة والأهمية التاريخية قد استقالوا احتجاجاً على تدمير الأضرحة في منطقتي الإمام الشافعي والسيدة نفيسة.

وفي 31 أغسطس، قدم أيمن ونس، أستاذ التخطيط العمراني بالأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري ورئيس لجنة منطقة شرق القاهرة، استقالته إلى محافظ القاهرة خالد عبد العال، مشيراً إلى أن هدم الأضرحة التاريخية تخالف القانون. في اليوم التالي، تراجع ونس عن استقالته، مشيراً على صفحته على الفيسبوك إلى أن النقاد استخدموها «لمهاجمة جهود الدولة الحاسمة والمستمرة لتطوير وتحسين البنية التحتية وحياة المواطنين، وهو ما لم يكن هدفي ولا نيتي.»

كما أعربت اليونسكو، المعنية بحماية وحفظ التراث الثقافي والطبيعي في جميع أنحاء العالم، عن قلقها إزاء عمليات الهدم. وقالت وكالة الأمم المتحدة في بيان لصحيفة ذا ناشيونال إن خبرائها على اتصال بالسلطات المصرية «للتوفيق بين مشاريع التنمية الحضرية المخطط لها وحماية التراث العالمي، بما يتماشى مع التزامات مصر الدولية».

إنقاذ ما يمكن إنقاذه

وأضافت الكاتبة أن مجموعة من المؤرخين ودعاة الحفاظ على البيئة وعشاق التراث الثقافي نظمت، في محاولة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من الآثار الثمينة، زيارات أسبوعية إلى مدينة الموتى ويلتقطون الصور لتوثيق مشاهد الدمار ويفحصون الأنقاض بحثاً عن شظايا متناثرة من شواهد القبور القديمة وغيرها من القطع ذات الأهمية التاريخية.

أطلقت جليلة القاضي، المؤلفة والأستاذة الفخرية للتخطيط الحضري والهندسة المعمارية - جنباً إلى جنب مع مجموعة من المخططين الحضريين والمهندسين المعماريين والنشطاء - عريضة تطالب الحكومة بوقف هدم المقابر في القاهرة التاريخية. كما تنص العريضة على أن «مطالب المصلحة العامة يجب ألا تأتي على حساب التراث الثقافي المصري». كما تشن المجموعة حملة قوية ضد خطة وزارة الإسكان لنقل رفات الموتى إلى منطقة أخرى.

واشارت الكاتبة إلى ان عشرات العائلات تلقت مكالمات أو رسائل من الحكومة في الأشهر الأخيرة تطلب منهم نقل رفات أحبائهم المتوفين من مقابر الإمام الشافعي في مدينة الموتى إلى المقبرة الجديدة. لم يكن لدى الكثيرين خيار سوى الامتثال. قدم البعض شكاوى قانونية إلى مكتب المدعي العام ولكن دون جدوى. قام آخرون لم يتلقوا المكالمة المخيفة بنقل رفات ذويهم المتوفين خوفاً من تسوية مقابرهم دون إخطار مسبق، وهي مخاوف مبررة في ضوء شواهد سابقة.

مشاعر الاستياء

وأوضحت الكاتبة أن آثار الدمار الذي خلفه المطورون الحضريون أثارت مشاعر الاستياء العارم بين دعاة الحفاظ على البيئة والنشطاء على حد سواء.

وتلخص تغريدة نشرها عمرو علي، الكاتب وأستاذ علم الاجتماع المساعد السابق في الجامعة الأمريكية بالقاهرة، في 28 أغسطس تلك المشاعر: «مستوى الجشع الأعمى، والاستحقاق الذاتي، والإفلات من العقاب، الذي يجب أن

يتطلبه تدمير تراثنا المجتمعي الجميل عندما لا تجرؤ حتى الحروب الخارجية والمساعي الاستعمارية على لمسه».

وأثار آخرون مخاوف بشأن مصير الآلاف من الأسر ذات الدخل المنخفض التي تعيش وتعمل بين المقابر منذ عقود، معتمدين على صدقات من أقارب الموتى لإعالة أسرهم. وسيعني تدمير المقابر أن تلك العائلات الفقيرة يجب أن تبحث عن سكن بديل ومأوى ووسائل أخرى للبقاء على قيد الحياة.

منذ 2 سبتمبر، توقفت عمليات الهدم في الإمام الشافعي وأغلق الموقع التراثي أمام الزوار - بمن فيهم دعاة الحفاظ على البيئة - وسط وجود أمني مكثف في المنطقة، بحسب مدى مصر. كما أُطليت العلامات الحمراء على جدران الأضرحة المقرر هدمها أو إزالتها. ومن المحتمل أن تكون هذه التحركات نتيجة العاصفة على وسائل التواصل الاجتماعي بسبب حملة التدمير الحكومية. ومع ذلك، من السابق لأوانه معرفة ما إذا كان المسؤولون قد غيروا رأيهم بشأن عمليات الهدم أو ما إذا كانوا ينتظرون تبدد الغضب قبل استئناف إبادتهم للقاهرة التاريخية.

ستكون الاستراتيجية الأخيرة خطأ، وسيكون من الحكمة أن تستجيب الحكومة لدعوات النشطاء لوقف تدمير موقع الدفن وقفًا دائمًا. ويتعين على السلطات الانتباه إلى دروس الماضي، عندما نظم الفنانون والمثقفون اعتصامًا عام 2013 في وزارة الثقافة للاحتجاج على النفوذ المتزايد لجماعة الإخوان المسلمين على الفن. وكان هذا في النهاية مقدمة لاحتجاجات 30 يونيو 2013 التي أسقطت الحكومة الإسلامية السابقة.

ومع تضاؤل صبر المصريين على الأزمة الاقتصادية المتفاقمة والظروف المعيشية الرهيبة، فإن آخر ما تحتاجه الحكومة هو قضية أخرى تؤجج مشاعر المصريين، وفق ما تختم الكاتبة.

ميدل إيست اي: ترشيح وزير الآثار المصري السابق لليونسكو يشوبه عمليات هدم

(ترجمات . ميدل إيست آي)

استعرض موقع ميدل إيست أي ردود الفعل على تسمية وزراء الخارجية العرب لوزير الآثار المصري السابق خالد العناني لمنصب المدير العام لمنظمة اليونسكو.

وقال الموقع البريطاني إن وزير الآثار المصري السابق خالد العناني تأكد ترشيحه لمنصب المدير العام المقبل لليونسكو، وهو قرار ظللته عمليات الهدم الأخيرة في مدينة الموتى بالقاهرة.

وكتب المتحدث باسم وزارة الخارجية المصرية، أحمد أبو زيد، على منصة إكس يوم الأربعاء أن وزير السياحة والآثار المصري السابق، خالد العناني، قد وافق عليه مجلس وزراء الخارجية العرب مرشحًا لهذا المنصب.

وأشار الموقع إلى ان اليونسكو، أو منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، هي وكالة الأمم المتحدة التي تشرف على «تحديد وحماية وحفظ التراث الثقافي والطبيعي في جميع أنحاء العالم الذي يعتبر ذا قيمة بارزة للبشرية»، وفقًا لموقعها على الإنترنت.

من بين المواقع المدرجة على أنها مواقع التراث العالمي لليونسكو مدينة الموتى في القاهرة، وهي مقبرة تحتوي على أضرحة للحكام التاريخيين البارزين والمغنين والشعراء وأفراد العائلة المالكة والعلماء، بالإضافة إلى القطع الأثرية من عصور تاريخية سابقة.

ومع ذلك، يأتي هذا الترشيح في الوقت الذي تواجه فيه مقبرة مدينة الموتى التاريخية في مصر عمليات هدم مستمرة لإفساح المجال أمام مشاريع البنية التحتية الجديدة.

ويقول المنتقدون إن العناني فشل في حماية المواقع التراثية على نحو مناسب خلال فترة عمله وزيراً للآثار، الأمر الذي أدى إلى إزالة بعضها من قوائم المواقع المحمية.

وأدت عمليات الهدم إلى نزوح عائلات وتدمير آلاف المقابر والأضرحة التاريخية التي يعود تاريخها إلى العصرين المملوكي والعثماني.

وكانت اليونسكو قد أعربت في السابق عن قلقها بشأن التأثيرات على التراث وطلبت المزيد من المعلومات من مصر حول أعمال البناء الجديدة.

وسيتعين على العناني معالجة قضايا التراث وعمليات الهدم هذه إذا أراد أن ينجح في محاولته لمنصب المدير العام.

ويعتقد بعض المحللين أن الترشيح قد يجذب المزيد من التدقيق الدولي لمشاريع التخطيط الحضري المثيرة للجدل في مصر والتي تنطوي على هدم التراث، وفقًا للموقع.

ويطالب الناشطون بالإفراج عن منتقدي الحكومة المحتجزين وسط مخاوف مستمرة بشأن تأثير ذلك على التراث الثقافي في مصر.

واشنطون بوست: مصر تكثف حملتها القمعية قبل القرار الأمريكي بشأن المساعدات العسكرية

(ترجمات . واشنطن بوست)

نشرت صحيفة واشنطون بوست تقريراً أعدّاه كلير باركر وميسي رايان يتناولان فيه ما وصفاه بتكثيف مصر للحملة القمعية قبل القرار المرتقب بشأن المساعدات العسكرية لمصر.

تستهل الصحيفة تقريرها بالإشارة إلى أن السلطات المصرية نفذت موجة من الاعتقالات استهدفت منتقدين قبل قرار أمريكي محوري بشأن المساعدات العسكرية - يُنظر إليه على أنه مؤشر رئيس على كيفية موازنة إدارة بايدن بين المصالح الأمنية والسياسية ومخاوف حقوق الإنسان في سياستها الخارجية.

أثارت حملة القمع، التي تقول جماعات حقوقية إنها رمز لتفاقم القمع في عهد الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، المخاطر المحيطة بالمداولات الجارية من وزارة الخارجية الأمريكية، التي يجب أن تقرر بحلول 14 سبتمبر

ما إذا كانت ستحجب جزءًا من حوالي 1.3 مليار دولار. من المساعدات العسكرية السنوية لمصر.

انقسام المشرعين

وأشارت الصحيفة إلى أن القرار الذي يلوح في الأفق أدى إلى انقسام المشرعين الأمريكيين؛إذ يدفع البعض الإدارة لحرمان القاهرة من حصة الـ 320 مليون دولار كاملة من المساعدات السنوية المشروطة بحقوق الإنسان. وفي المقابل، يعارض آخرون شروط حقوق الإنسان لمصر، نظرًا لنفوذها الإقليمي وموقعها الاستراتيجي الذي يربط بين إفريقيا والشرق الأوسط.

وقال متحدث باسم وزارة الخارجية، تحدث شريطة عدم الكشف عن هويته بموجب القواعد الأساسية التي وضعتها الوزارة، إن المسؤولين يشجعون مصر على تمكين المجتمع المدني وحماية حقوق الإنسان والحريات والإفراج عن السجناء السياسيين.

أصدر السيسي، وهو جنرال سابق يصارع اقتصاد متأزم وسخط متزايد بينما يستعد للترشح لإعادة انتخابه، عفوا عن عدد من السجناء السياسيين البارزين هذا الصيف، بما في ذلك الباحث في مجال حقوق الإنسان باتريك جورج زكي والمحامي محمد الباقر. وأشاد وزير الخارجية أنتوني بلينكن بالإفراج عن ناشط الربيع العربي أحمد دومة الشهر الماضي بعد ما يقرب من عقد من الزمن خلف القضبان.

حملة قمعية مستمرة

لكن، وحسب ما تضيف الصحيفة، تقول جماعات حقوقية إن إطلاق سراح بعض السجناء السياسيين البارزين صرف الانتباه عن حملة قمع أوسع على الخطاب والنشاط السياسي، المقيدين بالفعل بشدة في مصر.

وفي الأسابيع الأخيرة، اعتقلت السلطات شخصية معارضة بارزة، واعتقلت والد صحفي منفي، وأعادت اعتقال محمود حسين، الذي أصبح يُعرف باسم «محتجز القميص» بعد اعتقاله في عام 2014 لارتدائه قميصًا كتب عليه «دولة بلا تعذيب».

قال عمرو مجدي، كبير الباحثين في منظمة هيومن رايتس ووتش: «لا أرى أي دليل أو مؤشر على إحراز تقدم في مجال حقوق الإنسان في مصر - ليس هذا العام وليس العام الماضي».

تراجع الحريات

وأشارت الصحيفة إلى أن مصر، التي كانت واحدة من أكبر المستفيدين من المساعدات العسكرية الأمريكية، كان يُنظر إليها منذ فترة طويلة على أنها حليف استراتيجي في منطقة مضطربة. وتلعب القاهرة دورًا رئيسا في الوساطة بين الفلسطينيين وإسرائيل، ويأمل المسؤولون الأمريكيون أن تقود تحولًا إقليميًا في دعم أوكرانيا في حربها ضد روسيا.

لكن في عهد السيسي، الذي تولى السلطة بعد انقلاب عسكري أطاح بالرئيس المنتخب ديمقراطيا محمد مرسي في 2013، أصبحت مصر واحدة من أقل الدول حرية في العالم، بحسب فريدوم هاوس.

قال سيث بيندر من مشروع ديمقراطية الشرق الأوسط: «أزمة حقوق الإنسان في مصر هي المحرك الرئيس لعدم الاستقرار في البلاد، وبالتالي يجب أن تكون أولوية للأمن القومي للولايات المتحدة».

قبل عام، حجب المسؤولون الأمريكيون 130 مليون دولار من أكثر من مليار دولار من المساعدات السنوية، لكنهم قرروا أن مصر استوفت شروطًا لشريحة منفصلة قدرها 75 مليون دولار. وقام سناتور ديمقراطي في وقت لاحق بمنع المبلغ الأصغر، والتدقيق المتزايد في الكونجرس يعني أن حصة أكبر من حزمة المساعدات أصبحت الآن مرتبطة بشروط.

محاولات لتحسين الصورة

وأضافت الصحيفة أن السيسي، ومنذ أن تولى بايدن منصبه، اتخذ خطوات جرى الإعلان عنها على نطاق واسع لتحسين صورة مصر، بدءًا من الكشف عن استراتيجية وطنية لحقوق الإنسان في عام 2021. ودعا العام الماضي إلى حوار وطني يسمح لشخصيات المعارضة والمجتمع المدني بمناقشة التحديات التي تواجه البلاد واقتراح إصلاحات.

لقد خلق الحوار مساحة نادرة للتعبير النقدي. لكن بعض الموضوعات - بما في ذلك أي شيء يجري تعريفه على أنه مسألة «أمن قومي» - محظورة صراحة. والإسلاميون ممنوعون من المشاركة كذلك.

منحت لجنة العفو الرئاسي المشكلة حديثًا العفو لبعض السجناء السياسيين. وفي وقت سابق من هذا الأسبوع، أصدرت هيئة الحقوق الرسمية الحكومية تقريرًا، بناءً على ثلاث سنوات من العمل، أوصى بحدود للاحتجاز قبل المحاكمة وتعزيز الإجراءات القانونية الواجبة.

وقالت مشيرة خطاب رئيسة المجلس في مؤتمر صحفي الأحد إن المجلس «يضغط بشدة» على المسؤولين لإنهاء الاعتقالات المتعلقة بالتعبير عن الرأي. وقالت إن الهيئة تأخذ على محمل الجد كل ما يقرب من 10000 شكوى من انتهاكات حقوق الإنسان التي تلقتها.

واضافت أن هناك خطوات حاسمة اتخذتها الدولة. لكن ثقافة حقوق الانسان لا تزال ضعيفة. وقالت: «نحن بحاجة إلى فعل المزيد».

حتى في الوقت الذي سعى فيه السيسي إلى تحسين صورته، أدت الملاحقات الجنائية لمنتقديه والقيود الجديدة المفروضة على المنظمات غير الحكومية إلى تفريغ المجتمع المدني.

تراجع مستمر

ونقلت الصحيفة عن عمرو مجدي أن عشرات الآلاف من السجناء «المحتجزين ظلما» لا يزالون خلف القضبان، حيث تنتشر تقارير التعذيب على نطاق واسع. وقال إنه عندما يخرج المعتقلون، يكافح الكثيرون للاحتفاظ بوظائفهم أو إعادة الاندماج في المجتمع.

من أصل 320 مليون دولار مرتبطة بالتقدم في المجال الحقوقي، تتوقف 85 مليون دولار على إحراز مصر «تقدمًا واضحًا ومتسقًا في إطلاق سراح السجناء السياسيين، وتزويد المعتقلين بالإجراءات القانونية الواجبة، ومنع ترهيب ومضايقة المواطنين الأمريكيين».

لا تصدر مصر إحصاءات عن نزلاء السجون، ولم ترد وزارتا العدل والداخلية على طلبات التعليق.

تقدر المفوضية المصرية للحقوق والحريات، وهي منظمة لحقوق الإنسان مقرها القاهرة، أن السلطات المصرية

أطلقت سراح حوالي 1800 سجين سياسي منذ يناير 2022، بينما اعتقلت أكثر من 4000 منذ أبريل من العام الماضي.

وقال محمد لطفي، المدير التنفيذي للمفوضية: «في العام ونصف العام الماضيين، مقابل كل إطلاق سراح واحد، ألقت السلطات القبض على ثلاثة جدد. نحن نتراجع».

كما وثقت منظمته 821 حالة خلال العام الماضي من الاختفاء القسري، عندما يختفي الناس ببساطة لأشهر أو سنوات في كل مرة.

لا يزال بعض أشهر السجناء السياسيين في مصر في السجن، بمن فيهم الناشط المصري البريطاني علاء عبد الفتاح، الذي أصبحت قضيته محل اهتمام خلال قمة المناخ كوب 27 العام الماضي في شرم الشيخ.

في الأسبوع الماضي، حُكم على محمد عادل، المتحدث السابق باسم حركة شبابية مؤيدة للديمقراطية نشطة في ثورة 2011 المصرية، بالسجن أربع سنوات بتهم تتعلق بحرية التعبير. وقد أمضى بالفعل خمس سنوات في الحبس الاحتياطي.

في أغسطس، اعتقل هشام قاسم، زعيم ائتلاف معارض شكّل حديثًا وناشر سابق لصحيفة مصرية بارزة، بتهمة التشهير بوزير سابق والاعتداء اللفظي على ضباط الأمن. وتصف الجماعات الحقوقية المزاعم بأنها سخيفة.

في غضون ذلك، قال محمد سلطان، المدافع عن حقوق الإنسان، إنه يخشى على حياة والده، صلاح سلطان، الأكاديمي السابق المقيم في الولايات المتحدة والمسجون في مصر منذ 2013.

وقال سلطان «نخشى ألا يعيش إلى العام المقبل»، زاعمًا أن السلطات أهملت مشاكل والده الصحية. وألقى باللوم على إدارة بايدن في إثارة قضية والده ثم فشلها في الضغط بقوة كافية للإفراج عنه. وقال: «الآن، سيتطلب الأمر قيادة وشجاعة هائلة من الآخرين لإنقاذ حياة والدي».

هذا الصيف، ناشدت مجموعة من 11 عضوًا ديمقراطيًا في مجلس الشيوخ بقيادة السناتور كريس مورفي بلينكين حجب مبلغ 320 مليون دولار بالكامل.

وقال مورفي: «إذا كانت الإدارة تهتم بحماية حقوق الإنسان وتعزيز المصالح الأمريكية طويلة الأجل في مصر، فعليها حجب كامل مبلغ المساعدات العسكرية».

وقالت الصحيفة إن القرار بشأن المساعدة الأمريكية يأتي في منعطف حرج للسيسي، الذي من المتوقع أن يترشح لإعادة انتخابه مطلع العام المقبل. يصارع المصريون تضخمًا قياسيًا وتزايد الفقر ونقصًا في العملة الصعبة.

ويخيم قرار المساعدات على أولويات الولايات المتحدة الأوسع نطاقا في الشرق الأوسط، بما في ذلك دفع التطبيع بين الدول العربية وإسرائيل ومواجهة التقدم الإقليمي لبكين وموسكو.

قال ستيفن كوك، الباحث في شؤون الشرق الأوسط في مجلس العلاقات الخارجية، إن الولايات المتحدة تواصل تقديم المساعدات السنوية بدافع «العادة وقدر من الخوف».

وقال كوك: «لا تزال الولايات المتحدة ملتزمة لأنه لا توجد بدائل. واشنطن لا تريد أن تنهار مصر».

وأضاف: «أظن أن فريق بايدن يرى المساعدة وسيلة لإبعاد مصر عن الصين وروسيا. ولن ينجح ذلك. يريد المصريون تعزيز العلاقات مع الدول الثلاث"، وفق ما تختم الصحيفة.